الجمهورية العربية المتحدة

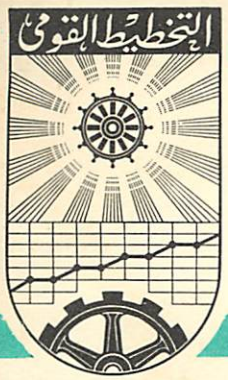

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٤٩٦

نظرية التخطيط الاقتصادى
(الجزء الاول)

الدكتور احمد حسنى

اكتوبر ١٩٦٤

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الاتجاه نحو اسلوب التخطيط الاقتصادى

كانت الدولة حتى اوائل القرن الحالى تقف موقف الحياد من النشاط الاقتصادى ولا تحاول ان تتخذ قرارات تؤثر فى حركة الجهاز الاقتصادى الا بالقدر الذى يحمى حرية المشروعات فى اتخاذ القرارات التى تتفق مع مصالحها الذاتية.

غير ان التجارب التى مر بها نظام حرية المشروعات فى البلاد المختلفة كشفت عن اختلالات استدعت تغيير موقف الدولة من النظام الاقتصادى بحيث تقوم بدور ايجابى لتحريك النشاط الاقتصادى . وفى التنظيمات الاشتراكية التى قامت بعد نجاح الثورة الروسية، وانتشرت بعد الحرب العالمية الثانية، يتسع نطاق مسئولية الدولة بحيث يشمل ممارسة النشاط الاقتصادى عن طريق الملكية العامة لادوات الانتاج . وقد اصبح من المعترف به امتداد مسئولية الدولة عن تنظيم النشاط الاقتصادى الى مستوى "التحكم" فى توزيع الموارد لضمان استخدامها افضل استخدام يحقق صالح المجتمع . وترتب على هذا التطور زيادة عدد الادوات التى تستعين بها الدولة للتحكم فى استخدام الموارد، وبالتالى زيادة عدد القرارات التى تصدرها الاجهزة الحكومية للتأثير فى النشاط الاقتصادى.

ومجرد تدخل الدولة لادارة النشاط الاقتصادى لا يكفى فى حد ذاته لضمان تصحيح الاختلالات التى يتعرض لها هذا النشاط ، حيث ان كفاءة الدولة فى القيام بوظيفتها فى تنظيم النشاط الاقتصادى يتوقف على الاسلوب الذى تستخدمه فى اعداد القرارات الاقتصادية ، كما يتوقف ايضا على قدرتها على السيطرة على الادوات التى تستعين بها لتنفيذ هذه القرارات .

ومن الطبيعى ان يتوقف اختيار اسلوب اعداد السياسة الاقتصادية على التنظيم السياسى العام، وعلى كفاءة الاجهزة المسئولة عن اعداد القرارات الاقتصادية فى الحصول على البيانات التى تمكنها من ادراك كيفية قيام الجهاز الاقتصادى بوظيفته للتوفيق بين الموارد والاستخدامات وتحديد مصادر الاختلالات فى العمليات التى يقوم بها هذا الجهاز ، كما يتوقف ايضا على طبيعة الادوات التى تستعين بها الاجهزة الحكومية للتحكم فى مجرى الظواهر الاقتصادية ، بما فى ذلك التأثير على حوافز الوحدات التى تمارس النشاط

الاقتصادى ، لضمان تجاوب سلوك هذه الوحدات مع الاتجاهات التى تتضمنها السياسة الاقتصادية للدولة .

اسلوب " التطلع " :

وفى الاقتصاديات الرأسمالية تحرص الدولة على عدم المساس بحق المشروعات الخاصة فى اتخاذ القرارات التى تنظم استخدام الموارد . واذا ارادت الدولة ان تدعم اسلوب التوفيق بين الموارد والاستخدامات فانها تكتفى باعداد صورة للوضع الاقتصادى الذى "تتطلع" اليه دون ان تتخذ اى اجراء لنقل الاقتصاد القومى من الوضع الذى يتجه اليه تلقائيا الى الوضع الذى ترجوه ، ويختلف عن الاجراءات التقليدية التى تستخدمها لتنظيم النشاط الاقتصادى بوصفها السلطة صاحبة السيادة ، وانما تعتمد على "اثر النشر" للتأثير فى حوافز التنظيمات التى تمارس النشاط الاقتصادى بحيث تقوم هذه التنظيمات تلقائيا باعادة النظر فى قراراتها على اساس البيانات التى يتضمنها الوضع الاقتصادى الذى تبغيه الدولة .

وقد يستخدم الجهاز المسئول عن اعداد صورة الوضع الذى تتطلع اليه الدولة ، نماذج للنمو الاقتصادى تتضمن العناصر الاساسية التى تحدد قدرة الاقتصاد القومى على النمو ، وتجرى عملية "اسقاط" على المستقبل لتحديد القيم التى تأخذها المتغيرات اذا سمح لعناصر النمو الاقتصادى ان تتفاعل تلقائيا . وقد يستخدم الجهاز المسئول عن اعداد الوضع المستقبل نماذج يدخل فيها الادوات التى يمكن للتنظيمات الخاصة ان تتحكم فيها ويحدد التغيرات فى قيم هذه الادوات حتى يمكن للتنظيمات الخاصة ان تحدثها لنقل الاقتصاد القومى الى الوضع الذى يرجى قيامه فى المستقبل ، ويترك لهذه التنظيمات الخاصة حرية استخدام هذه الادوات (x)

(x) من نماذج اسلوب التطلع الاسلوب الذى يستخدمه جهاز التخطيط الاقتصادى فى اليابان حيث يقوم هذا الجهاز باعداد تفاصيل الوضع الاقتصادى الذى تستهدف الحكومة اليابانية تحقيقه لمضاعفة الدخل القومى كل عشر سنوات على الاقل اعتبارا من ١٩٦١ . وتعتمد الحكومة فى تحقيق هذا الهدف على "أثر النشر" على سلوك التنظيمات الخاصة وعلى الاخص سلوك الجهاز المصرفى ، حيث يعتبر الائتمان المصرفى الاداة الرئيسية للتأثير فى الاستثمار وبالتالى فى الدخل القومى .

ويستخدم هذا الاسلوب فى بلاد اخرى فى مجموعة البلاد النامية مثل سيلان واندونيسيا .

ويستند هذا الاسلوب الى منطق معين ، وهو ان قصور اسلوب التوفيق التلقائى لا يرجع الى ضعف الحوافز الاقتصادية وانما يرجع الى عدم التماسك بين التوقعات التى تستند اليها الوحدات الاقتصادية فى اعداد قراراتها . وهذا القصور يمكن تصحيحه عن طريق اعلان صورة الوضع الاقتصادى الذى تتطلع اليه الدولة ، حيث ان نشر هذه الصورة يعطى للوحدات الانتاجية البيانات التى تساعدها على اجراء حساب اقتصادى اكثر دقة للقرارات التى تتخذها لتنظيم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرفها .

غير ان منطق اسلوب التطلع يفتقر الى الاثبات، حيث انه لا يوجد فى هذا الاسلوب ما يضمن الاستجابة التلقائية من جانب الوحدات الانتاجية لتحقيق الوضع الاقتصادى الذى تتطلع اليه الدولة ، كما انه لا يوجد اى ضمان لتماسك التوقعات التى تجريها الوحدات الانتاجية استنادا الى مجموعة البيانات التى يتضمنها الاطار العام لهذا الوضع الاقتصادى . ومن المحتمل ان يؤدى التنافس بين الوحدات الانتاجية على الموارد المتاحة للوصول الى الوضع الذى تتطلع اليه الدولة الى اساءة توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة .

واذا كان اسلوب التطلع يحاول ان يعالج احد عيوب اسلوب التوفيق التلقائى وهو عدم توفر البيانات ، فانه يتجاهل عيبا اساسيا وهو التباين بين المعيار الشخصى والمعيار الاجتماعى للكفاية الاقتصادية فى استخدام الموارد ، حيث ان اسلوب التطلع يترك مسئولية اجراء الحساب الاقتصادى للقرارات التى تحدد توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة للوحدات الانتاجية ، والمعيار الذى تطبقه هذه الوحدات فى اعداد قراراتها هو المعيار الشخصى .

وهذه الاعتبارات تدعو الى الحكم بعدم كفاءة "أثر النشر" فى تصحيح العيوب التى ينطوى عليها اسلوب التوفيق التلقائى بين الموارد والاستخدامات حيث انه لا يكفى ان تعلن الحكومة الوضع الذى ترجو ان يصل اليه الاقتصاد القومى بعد فترة محدودة من الزمن ، وانما يجب ان تتخذ الاجراءات التى تنقل الاقتصاد القومى الى هذا الوضع .

اسلوب "الارتجال" :

واذا تجاوزنا الموقف الذى تكتفى فيه الدولة باعلان الوضع الاقتصادى المستهدف دون اتخاذ اى اجراء لنقل الاقتصاد القومى الى هذا الوضع ، فاننا نواجه اسلوبا آخر من

اساليب التأثير فى النشاط الاقتصادى ، وهذا الاسلوب لا يعتمد على أثر النشر وانما يعتمد على الاجراءات التى تتخذها الدولة للتأثير فى النشاط الاقتصادى .

واذا افتقرت الدولة الى البيانات التى تمكنها من اجراء الحساب الاقتصادى للقرارات التى تتخذها ، فانها تلجأ الى تحديد الاجراءات التى تتضمنها السياسات الاقتصادية تحديدا ارتجاليا بمعنى ان السلطة المسئولة عن التحكم فى ظاهرة اقتصادية معينة تختار علاقة معينة تربط الظاهرة التى تريد تغيير مجراها باحد الادوات التى يمكنها ان تتحكم فيها مباشرة ، ثم تحدث تغييرا معينا فى هذه الاداة للتأثير فى الظاهرة الاقتصادية ، دون ان تجرى الحساب الاقتصادى لتختبر صلاحية الاجراء فى نقل الظاهرة الاقتصادية الى الوضع المستهدف لها ، ودون ان تختبر التماسك بين هذا القرار والقرارات التى تصدر عن الاجهزة الحكومية المختلفة للتأثير فى الظواهر الاقتصادية الاخرى .

ويمكن ان نجد فى واقع الاقتصاديات التى لا تأخذ باسلوب التخطيط نماذج كثيرة للتحديد الارتجالى للقرارات التى تتخذها الدولة للتأثير فى النشاط الاقتصادى . ومن هذه النماذج القرارات التى تتخذها الدولة لاحداث عملية التنمية . ومن الوسائل التى تراها الدولة صالحة استحداث صناعات ناشئة ، وطبيعة هذه الصناعات تدفع القطاع الخاص الى الاحجام عن استحداثها ، حيث ان الوحدة الانتاجية لا تبدأ فى تحقيق الارباح الا بعد ان تستكمل نضوجها . وفى خلال الفترة بين قيام الصناعة ووصولها الى مرحلة النضوج تتمتع بوفورات اتساع النطاق ، ولكنها لا تستطيع ان تستفيد بهذه الوفورات بسبب صغر حجم السوق ، وتتعرض الصناعة لخسارة اذا لم تحصل من الدولة على مركز احتكارى يضمن لها تحديد السعر عند المستوى الذى يمنع الخسارة او تحصل على اعانة تغطى الخسارة التى تتعرض لها .

واختيار الصناعة الناشئة التى تستحدث هو موضوع قرار تصدره الدولة ، كما ان تحديد الاجراء الذى يدعم الصناعة التى يقع عليها الاختيار هو موضوع قرار آخر . وغالبا ترى الدولة ان انسب الصناعات الناشئة التى يمكن ان تستحدث هى الصناعات المنافسة للواردات ، والاجراء الذى تقرره لتدعيم الصناعات الناشئة هو فرض رسوم جمركية على

الواردات المنافسة لتمنح الوحدات الانتاجية التى تنشأ وضعا احتكاريا يمكنها من التأثير فى السعر المحلى لمنتجاتها حتى يصل الى المستوى الذى يمنع تعرضها للخسارة فى المرحلة التى تسبق نضوجها ٠

واختيار الصناعات الناشئة التى تستحدث لتحل منتجاتها محل الواردات فى الحالة التى نعرضها لا يستند الى حساب اقتصادى يطبق معيار الكفاية الاقتصادية على الصناعات الناشئة ٠ وانما يستند الى قدرة الدولة على التحكم فى الادوات التى تحمى هذه الصناعة ٠ وهى الاسعار المحلية للمنتجات المنافسة ٠ واذا كانت القرارات التى تستحدث الصناعات الناشئة تستند الى معيار الكفاية الاقتصادية فان الحماية التى تمنحها الدولة هى حماية مؤقتة تخف بالتدريج حتى تصل الوحدات الانتاجية الى مرحلة النضوج حيث تستفيد استفادة كاملة بوفورات اتساع النطاق ٠ وعندئذ ترفع الدولة حمايتها ٠ ولكن عدم تطبيق معيار الكفاية الاقتصادية فى اختيار الصناعات التى تمنحها الدولة حمايتها قد يؤدى الى دوام الحماية ٠ ويفرض المعيار الشخصى للربح على الوحدات الانتاجية التى تتمتع بهذه الحماية الامتناع عن الاستفادة بوفورات اتساع النطاق بعد ان تمضى المدة الكافية لاكتساب الخبرة الصناعية نطاق السوق المحلى ٠

وبالرغم من ان القرار الذى تتخذه الدولة لحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية يؤدى الى التوسع فى استحداث هذه الصناعات وتحريك عملية التنمية الاقتصادية الا ان عدم تطبيق معايير الكفاية يمنع نضوج هذه الصناعات ويعطل جزءا من الطاقات الانتاجية فى هذه الصناعات تعطيلا دائما ٠ وبذلك يرفع التكلفة الرأسمالية للتنمية الاقتصادية ٠ وهذا القصور لا ينكشف وقت اعداد القرار بتحديد الصناعات التى تتمتع بالحماية ٠ وانما ينكشف بعد فترة طويلة تتبين فيها الدولة خطأ هذا القرار ٠ ولا تستطيع الدولة عندئذ التراجع ٠ حيث ان الضياع الذى يترتب على تصفية الوحدات الانتاجية الناشئة يفوق الضياع الذى يترتب على تشغيل طاقاتها الانتاجية تشغيلا جزئيا ٠

وعدم استكمال نضوج الصناعات الناشئة لا يرجع فقط الى الأوضاع الاحتكارية التى تمنحها الحماية لهذه الصناعات ٠ وانما يرجع ايضا الى عدم الترابط بين هذه الصناعات ٠ مما يمنع كل صناعة من الاستفادة بالوفورات التى تنشأ عن قيام الصناعات

الاخرى ، ولا توفر التكامل بين مجموعة القرارات الاستثمارية ، حيث ان التحديد الارتجالى للقرارات الاستثمارية المنشئة لهذه الصناعات لا يراعى رد الفعل المتبادل بين هذه القرارات .

والنتيجة التى تترتب على التحديد الارتجالى للقرارات فى هذا النموذج المختصر هى ان انعدام تطبيق معايير الكفاية الاقتصادية لاختيار صلاحية القرارات التى تتخذها الدولة لاحداث عملية التنمية ، وانعدام الترابط بين هذه القرارات ، يؤدى فى الاجل الطويل الى ابطاء عملية التنمية ، وبذلك تفقد القرارات القدرة على تحقيق هدفها وهو الاسراع فى تنمية الاقتصاد القومى .

وهكذا يتبين ان اسلوب التحديد الارتجالى للقرارات لا يكفل اعداد القرارات التى تصدر عن الاجهزة المختلفة المسئولة عن التحكم فى النشاط الاقتصادى اعدادا سليما ، حيث انه لا يستخدم معايير لاختبار توفر شرط الكفاية الاقتصادية فى الاجراءات التى تقررها الاجهزة الحكومية للتأثير فى مجرى النشاط الاقتصادى . ولا يقيس رد الفعل المتبادل بين القرارات المختلفة . ونتيجة لقصور هذا الاسلوب عن اختبار صلاحية الاجراءات التى تتضمنها القرارات الاقتصادية فان القرارات التى تعالج احدى الظواهر تولد اختلالات فى ظواهر اخرى يتطلب علاجها اصدار مجموعة اخرى من القرارات .

ونظرا لتعدد القرارات التى تصدر عن الاجهزة الحكومية ، فان التحديد الارتجالى للقرارات يؤدى الى التصادم بين الاجراءات المختلفة وهذا التصادم يضعف مساهمة القرارات الاقتصادية فى التأثير على مجرى النشاط الاقتصادى .

اسلوب التخطيط :

وتصحيح القصور الذى ينطوى عليه اسلوب التحديد الارتجالى للقرارات يتطلب اخضاع القرارات الاقتصادية لمعايير الاختيار تحدد اصلح الاجراءات لتحقيق وضع اقتصادى معين تستهدف الدولة الوصول اليه . وتطبيق معايير الاختيار ينقل اسلوب اعداد القرارات من اسلوب "الارتجال" الى اسلوب "التخطيط" .

ويتضمن اسلوب التخطيط عمليتين ينبغى ان نميز بينهما تمييزا دقيقا ، وهما عملية "تحديد معايير الاختيار" وعملية "تطبيق معايير الاختيار" .

والعملية الاولى ، وهى عملية تحديد معايير الاختيار ، هى عملية سياسية تجريها السلطة السياسية المسئولة عن اصدار القرارات وتنطوى هذه العملية على اصدار احكام اعتبارية تتضمن تفضيلات المجتمع بين التوزيعات المختلفة للموارد .

والعملية الثانية التى يتضمنها اسلوب التخطيط ، وهى عملية تطبيق معايير الاختيار ، هى عملية فنية يجريها جهاز التخطيط لاعداد القرارات التى تنظم استخدام الموارد طبقا لمعايير الاختيار .

و "عملية" التخطيط هى عملية تطبيق معايير الاختيار لاعداد القرارات التى تنظم استخدام الموارد . والناتج الذى يخرج من هذه العملية هو "توصية" بمجموعة من القرارات ترفع الى السلطة العليا لتختبر سلامة تطبيق معايير الاختيار وتعطى القرارات الصفة الالزامية . وهذه العملية هى عملية "اصدار القرارات" .

ومن مجموع العمليتين يتكون اسلوب التخطيط ، والناتج النهائى لهذا الاسلوب هو الخطة التى تتضمن مجموعة القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف التى يقررها المجتمع خلال فترة محددة من الزمن .

ويختلف اسلوب "التخطيط الاقتصادى" عن اسلوب "التطلع" من حيث انه لا يقتصر على تحديد الوضع الاقتصادى الذى تتطلع اليه الدولة وانما يتضمن ايضا تحديد الاجراءات التى تستخدمها الدولة لتحقيق هذا الوضع . ويختلف اسلوب التخطيط الاقتصادى عن اسلوب "الارتجال" من حيث انه اسلوب للاختيار يطبق معايير محددة لاختيار مجموعة القرارات التى تنقل الظواهر الاقتصادية التى يراد التحكم فيها من الوضع الذى تتجه اليه تلقائيا الى الوضع المستهدف .

مضمون عملية التخطيط الاقتصـــادى

رأينا ان عملية التخطيط الاقتصادى هى عملية اعداد للقرارات التى تصدرهـــا الدولة لتنظيم استخدام الموارد لتحقيق هدف محدد ٠ واعداد القرارات يتطلب اجـــراء حساب اقتصادى يقيس عائد وتكلفة كل قرار ٠ ويطبق معايير للاختيار لتحديد افضل مجموعة من القرارات تنقل الظواهر الاقتصادية الى الوضع المستهدف باقل قدر من الضياع ٠

وتطبيق معايير الاختيار ليس خاصية ينفرد بها اسلوب التخطيط الاقتصادى حيـــث ان الوحدات الاقتصادية فى نظام حرية المشروعات تقوم باجراء حساب اقتصادى للقرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرفها وتطبق معاييرها الخاصة لاختيار القرارات التى تحقق لها الهدف الذى تسعى اليه من نشاطها الاقتصادى ٠

غير انه يوجد اختلاف جوهرى بين معايير الاختيار التى تطبقها الدولة ومعاييـــر الاختيار التى تطبقها الوحدات الاقتصادية ٠ فمعايير الاختيار التى تستخدمها الوحـــدات الاقتصادية هى معايير شخصية ٠ بينما ان معايير الاختيار التى تطبقها الدولة هى معاييـر اجتماعيـــة ٠ والصفة الاجتماعية للمعايير التى تستخدم فى عملية التخطيط الاقتصادى تفرض على الجهاز الذى يقوم بعملية التخطيط قياس العائد الاجتماعى والتكلفة الاجتماعية لمجموعـــة القرارات التى تنظم استخدام الموارد ٠

ويمكن ان نميز بين مدخلين للتخطيط الاقتصادى ٠ يختلفان باختلاف طبيعة المعايير التى تطبق للاختيار بين القرارات :

المدخل الاول هو : اختبار صلاحية القرارات التى تنظم استخدام الموارد ٠ وعملية التخطيط طبقا لهذا الاسلوب تقتصر على تطبيق المعايير الاجتماعية للكفاية الاقتصادية فـــى استخدام الموارد ٠

المدخل الثانى هو الاختيار الامثل بين القرارات ٠ وعملية التخطيط طبقا لهـــذا الاسلوب لا تقتصر على تطبيق معايير الكفاية الاقتصادية ٠ وانما تتضمن ايضا تطبيق معاييـر التفضيل الاجتماعى التى تحدد التوزيعات المختلفة للناتج القومـــى ٠

اسلوب اختبار صلاحية القرارات :

يعتبر التباين بين المعيار الاجتماعى والمعيار الشخصى للكفاية الاقتصادية فى استخدام الموارد القصور الاساسى الذى يعيب اسلوب التوفيق التلقائى بين الموارد والاستخدامات عن طريق جهاز الثمن ٠ وهذا التباين يرجع الى تشتيت القرارات واسناد مسئولية اجراء الحساب الاقتصادى للعائد والتكلفة الى الوحدات الانتاجية ٠ واستخدام الربح كمعيار لاختبار صلاحية القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الانتاجية لا يفرض على الوحدة الانتاجية قياس العائد الاجتماعى والتكلفة الاجتماعية لاستخدام الموارد ، وانما يفرض عليها قياس العائد الشخصى والتكلفة الشخصية ٠

واسلوب التخطيط الاقتصادى يحاول تصحيح القصور عن طريق المعايير الاجتماعية للكفاية الاقتصادية ، لاختبار صلاحية القرارات التى تنظم استخدام الموارد ٠

ويعتبر الناتج القومى المعيار الاساسى للحكم على الكفاية الاقتصادية لاى قرار وتطبيق هذا المعيار يستبعد القرارات التى تنطوى على تبديد الموارد المتاحة للمجتمع سواء كانت هذه الموارد موارد بشرية او طاقات انتاجية او موارد طبيعية ٠

والضياع الذى يستبعد تطبيق المعيار الاجتماعى للكفاية الاقتصادية قد يكون ضياعا صريحا ، وهو يتمثل فى وجود موارد عاطلة رغم قدرة الاقتصاد القومى على توظيفها ، وقد يكون ضياعا مستترا ، وهو يتمثل فى سوء توظيف الموارد فى العمليات الانتاجية ٠

ومعيار الناتج القومى (معيار الانتاجية الاجتماعية) ليس معيارا مطلقا ، وانما يخضع لقيود تفرضها الندرة النسبية لبعض الموارد المتاحة ٠ ومن اهم القيود التى تراعى فى تطبيق هذا المعيار مستوى توظيف الموارد البشرية ورصيد ميزان المدفوعات للعالم الخارجى ٠ واختبار صلاحية القرارات يتطلب قياس أثر كل قرار على الناتج القومى وعلى مستوى توظيف الموارد البشرية وعلى رصيد ميزان المدفوعات ٠ واصلح مجموعة من القرارات هى المجموعة التى تعطى اقصى مساهمة ايجابية فى تحقيق الناتج القومى تسمح به القيود المفروضة على معيار الانتاجية الاجتماعية ٠

ونظرا لان جانبا كبيرا من ضياع الموارد ينشأ عن التصادم بين القرارات المتعارضة ، فان اختبار صلاحية القرارات يقتضى ادماج القرارات التى تخضع لعملية التخطيط ، بحيث تتكون من مجموعة هذه القرارات وحدة متماسكة .

التخطيط الجزئى :

والتخطيط الاقتصادى بهذا المعنى يمكن ان يكون جزئيا يقتصر على اعداد القرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرف قطاع معين يضم عددا من الوحدات الانتاجية التى تمارس نشاطا انتاجيا متجانسا ، مثل قطاع الزراعة او الصناعة او التعليم ، او القرارات التى تنظم استخدام الموارد الموجودة تحت تصرف اقليم معين يضم عدد من الوحدات الانتاجية تنتمى الى قطاعات متعددة داخل حدود الاقليم مثل اقليم اسوان .

ومجموعة القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة لقطاع معين تكون خطة قطاعية ، كما ان مجموعة القرارات التى تنظم استخدام الموارد المتاحة لاقليم معين تكون خطة اقليمية .*

وعندما يكون التخطيط جزئيا ـ سواء على مستوى القطاع او مستوى الاقليم ـ تتعدد الاجهزة التى تقوم باجراء عملية التخطيط ، كل جهاز منها مسئول عن قطاع معين او اقليم معين . والسلطة المسئولة عن كل قطاع اوكل اقليم تسيطر على الادوات التى تستعين بها فى التحكم فى توزيع الموارد الموجودة تحت تصرف الوحدات التى تنتمى الى القطاع او الاقليم . ويعمل كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى مستقلا عن الاجهزة الاخرى ، ولا يوجد جهاز مركزى تنصب فيه القرارات قبل اصدارها ليجرى لها الحساب الاقتصادى . غير ان الاستقلال

---

* يمكن ان نجد فى واقع الاقتصاديات التى تأخذ باسلوب التخطيط الجزئى نماذج كثيرة للتخطيط القطاعى والتخطيط الاقليمى . ومن النماذج التى تمثل التخطيط الاقتصادى البرنامج الاول للتصنيع فى الجمهورية العربية المتحدة (٥٧ ـ ١٩٦٠) . وبرنامج كهربة الاتحاد السوفيتى المعروف باسم الجيلرو Goelro الذى يرى تنفيذه فى ١٩٢٠ . ومن نماذج التخطيط الاقليمى مشروع تعمير سردينيا بايطاليا ومشروع وادى الفولتا فى غانا .

الذاتى لاجهزة التخطيط الجزئى لا يعنى عدم تبادل البيانات بين هذه الاجهـــزة ، حيث أن اختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها خطة اى قطاع او اقليم يقتضى من كـــل جهاز العلم التام بقرارات الاجهزة الاخرى ٠ وهذه القرارات تعتبر بيانات موضوعية تمثـــل حقائق قائمة فعلا تفيد كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى فى اجراء الحساب الاقتصادى للقرارات التى يقوم باعدادهـــا ٠

وبجانب البيانات الموضوعية عن القرارات القائمة فعلا ، فان الحساب الاقتصـــادى للقرارات التى لا تزال فى مرحلة الاعداد يتطلب بيانات اخرى عن رد الفعل الذى تحدثه قرارات كل قطاع او اقليم على سلوك القطاعات الاخرى او الاقاليم الاخرى وهى تتضمن التعديلات التى يدخلها كل قطاع او اقليم على قراراته استجابة للقرارات التي تصدر عن القطاعات الاخـرى او الاقاليم الاخرى ٠

والتنظيم اللامركزى لعملية التخطيط الجزئى لا يكفل توفر هذه البيانات ، ولذلـــك فان كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى يقوم باختيار مجموعة من "الفروض" عن سلـوك الاجهزة الاخرى ٠ وهذه الفروض ليست مستقلة تماما عن البيانات الموضوعية التى تتوفـــر لدى جهاز التخطيط الجزئى ٠ حيث ان كل جهاز يتخذ البيانات الموضوعية المتاحـــة اساسا لتقديراته ثم يحاول ان يدخل عليها التعديلات التى يرجح انها سوف تنتج بطريق غير مباشر ــ عن القرارات التى يقوم باعدادها ٠

ويتوقف عدد الفروض التى تستند اليها كل خطة جزئية على عدد الاجهزة المسئولة عن تنظيم النشاط الاقتصادى ٠ فكلما زاد عدد هذه الاجهزة كلما زاد عدد الفـروض التى تستند اليها كل خطة جزئية وبذلك تضعف فعالية البيانات الموضوعية التى تتوفر لدى كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى كأساس لاجراء الحساب الاقتصادى للقرارات التـــى تتضمنها كل خطة جزئية ٠ وبالتالى تزيد احتمالات الخطأ فى اجراء عملية التخطيط٠

ويمكن ايضاح ذلك بنموذج نفترض فيه ان قطاع الصناعة يقوم باعداد خطة للتصنيـع تتضمن القرارات الاستثمارية للتوسع فى الصناعات القائمة ولاستحداث صناعات ناشئة ، وان قطاع الزراعة يقوم ايضا باعداد خطة للتطوير الزراعى تتضمن القرارات الاستثمارية لاستصلاح الاراضى

الزراعية وتطوير الاساليب الفنية للانتاج الزراعى ٠ وطبقا لتنظيم عملية التخطيط الجزئى يقوم كل قطاع باعداد خطة مستقلة عن القطاع الآخر ٠

والبيانات الموضوعية التى تتجمع لدى جهاز التخطيط الصناعى هى مشروعات القرارات الاستثمارية للقطاع الصناعى ٠ وكل مشروع من هذه المشروعات يتضمن تقديرا للطاقة الانتاجية التى يخلقها الاستثمار ، وتقديرا للموارد السلعية والبشرية اللازمة لتشغيل الطاقة الانتاجية ٠ وبجانب هذه البيانات تتوفر لدى الجهاز مجموعة اخرى من البيانات الموضوعية عن الموارد المتاحة للقطاع الصناعى والعلاقات الانتاجية القائمة بين الانشطة المختلفة "داخل" القطاع كما تحددها المعاملات الفنية للانتاج ، كما تتوفر ايضا بيانات موضوعية عن القرارات التى تصدرها الاجهزة الاخرى ومن بينها القرارات التى تتضمنها الخطة الزراعية ٠

وبجانب هذه البيانات الموضوعية تتوفر لدى جهاز التخطيط الصناعى بيانات تقديرية عن حجم الانتاج المستهدف لكل صناعة تتحدد على اساس معدل نمو الانتاج الصناعى الذى تقدره السلطة المسئولة عن اقرار الخطة الصناعية ٠

وعلى اساس هذه البيانات يمكن لجهاز التخطيط الصناعى ان يختار مجموعة القرارات الاستثمارية التى تنقل القطاع الصناعى الى الوضع المستهدف وان يدمج هذه القرارات بحيث يحقق التوازن بين الانشطة المختلفة داخل القطاع الصناعى ٠ ولكن هذا الادماج لا يكفى لضمان كفاءة الخطة الصناعية حيث توجد معاملات بين القطاع الصناعى والقطاعات الاخرى٠ وتقوم فى هذا النموذج علاقة متبادلة بين القطاع الصناعى والقطاع الزراعى ، حيث يحصل القطاع الصناعى من القطاع الزراعى على الخامات الزراعية اللازمة للانتاج الصناعى ويقدم له الخامات الصناعية اللازمة للعمليات الانتاجية (مثل الاسمدة والمبيدات الحشرية) والمعدات الرأسمالية اللازمة للعمليات الاستثمارية (مثل الجرارات) ٠ ونظرا لان القطاع الصناعى يقوم باعداد خطة مستقلة عن القطاع الزراعى فانه لا تتوفر لديه بيانات موضوعية عن التعديلات التى يدخلها جهاز التخطيط الزراعى على الخطة الزراعية استجابة للخطة الصناعية ٠ ولذلك يلجأ جهاز التخطيط الصناعى الى استخدام الفروض عن رد الفعل الذى يحتمل ان تحدثه الخطة الصناعية على سلوك القطاع الزراعى ٠ وقد يفترض جهاز التخطيط الصناعى ان القطاع الزراعى يتوسع فى استخدام الخامات الصناعية اما عن طريق احلال المنتجات المحلية محل المنتجات المستوردة او عن طريق

التوسع فى الانتاج الزراعى ، واستنادا الى هذا الفرض يقرر جهاز التخطيط الصناعى التوسع فى الصناعات المنتجة للخامات الصناعية اللازمة للانتاج الزراعى . وتتوقف كفاءة الخطة الصناعية على صحة هذا الفرض ، ولا يكفى ان يتوسع القطاع الزراعى فى استخدام الخامات الصناعية ، ولكن يجب ان يتوسع بالقدر الذى يفترضه جهاز التخطيط الصناعى ، حتى تتحقق كفاءة الخطة التى يقررها . واذا لم يتوفر هذا الشرط فان الصناعات المنتجة للخامات الصناعية تضطر الى تخفيض انتاجها وتعطيل جزء من طاقتها الانتاجية ، وهذا الاجراء ينطوى على تبديد للموارد ينشأ عن خطأ الفروض التى تستند اليها الخطة الصناعية . ولا يقتصر التبديد على هذه الصناعات ، بل يمتد الى الصناعات الاخرى التى تورد لها الموارد التى تستخدمها فى عملياتها الانتاجية .

وهكذا يترتب على خطأ الفروض التى يستخدمها جهاز التخطيط الصناعى اختلال الخطة الصناعية رغم مراعاة التوازن بين الصناعات داخل القطاع الصناعى .

وبالمثل فان جهاز التخطيط الزراعى يقوم باعداد الخطة الزراعية دون ان يستعين بفروض عن رد الفعل المتبادل بين القرارات داخل القطاع الزراعى ، ولكنه يحتاج الى استخدام فروض رد الفعل المتبادل بين القرارات التى تتضمنها الخطة الزراعية والقرارات التى تتخذها القطاعات الاخرى بما فى ذلك القرارات التى تتضمنها الخطة الصناعية . وتتوقف كفاءة الخطة الزراعية على واقعية الفروض التى تستند اليها بشأن رد الفعل الذى تحدثه خطة القطاع الزراعى على سلوك القطاعات الاخرى .

واذا افترضنا ان كل جهاز من اجهزة الدولة يقوم بعملية تخطيط جزئى فان نجاح مجموعة الخطط الجزئية فى تحقيق اهدافها يتطلب توفر شرطين :

الشرط الاول : هو توافق اهداف الخطط الجزئية بحيث لا تصطدم مع بعضها البعض ، وعلى الاخص اذا كانت هذه الاهداف تحدد تحديدا ثابتا ، اى ان كل جهاز يعين القيمة الرقمية التى يريدها للظاهرة ــ او مجموعة الظواهر ــ التى تخضع لتحكمه بغية الوصول اليها بعد فترة محددة من الزمن .

الشرط الثانى : هو دقة قياس رد الفعل الذى تحدثه كل خطة جزئية على

الخطط الجزئية الاخرى . وتتوقف هذه الدقة على قدرة كل جهاز من اجهزة التخطيط الجزئى على اختيار مجموعة الفروض الصحيحة بحيث تطابق هذه الفروض الواقع الاقتصادى القائم خارج القطاع او الاقليم .

ونظرا لان عملية التخطيط الجزئى تنطوى على وجود تنظيم لامركزى ، فانه لا يوجد ضمان لتوفر هذين الشرطين، ويعتبر قيام تنظيم ادارى يسمح بتدفق البيانات بين الاجهزة المختلفة ـ بحيث تنتقل من جهاز الى جهاز بسرعة تسمح لكل جهاز بان يتعرف على سلوك الاجهزة الاخرى في وقت مناسب ـ شرطا ضروريا لكفاءة عملية التخطيط ، ولكنه ليس شرطا كافيا ، حيث ان كفاءة عملية التخطيط تتطلب ادماج القرارات قبل اصدارها . واذا استجدت ظروف تدعو اى جهاز الى تعديل قراراته استجابة لتغيرات فى العوامل الخارجة عن تحكمه ، فان الاجهزة الاخرى قد تواجه موقفا يدعوها الى تعديل خططها . ونظرا لان كل جهاز منها يعمل مستقلا عن الاجهزة الاخرى ، فان هذه التعديلات قد تصطدم مع بعضها البعض ، ويترتب على ذلك قصور كل خطة من الخطط الجزئية عن تحقيق هدفها .

التخطيط القومى :

واذا انتقلنا الى الوضع الذى يوجد فيه جهاز مركزى واحد تنصب فيه جميع القرارات التى تنظم استخدام الموارد فى القطاعات المختلفة والاقاليم المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد القومى لكى يجرى اختبار صلاحيتها ، فاننا ننتقل الى مستوى آخر من مستويات التخطيط وهو التخطيط القومى .

وعملية التخطيط على المستوى القومى ليست تجميعا للخطط القطاعية او للخطط الاقليمية ، حيث انها تعالج الاقتصاد القومى كوحدة متكاملة تتكون من جزئيات تتمثل فى الوحدات التى تنتمى الى القطاعات المختلفة او الى الاقاليم المختلفة ، وترتبط هذه الجزئيات ببعضها بعلاقات متشابكة . وعملية التخطيط القومى لا تقيس رد الفعل المتبادل بين خطط القطاعات المختلفة ورد الفعل المتبادل بين خطط الاقاليم المختلفة ، وتستند عملية التخطيط القومى فى اجراء هذا القياس الى العلاقات المتداخلة القائمة بين القطاعات وبين الاقاليم .

واجراء عملية التخطيط على المستوى القومى لا يمنع اجراء عملية التخطيط على المستوى القطاعى والمستوى الاقليمى ، بل ان كفاءة عملية التخطيط القومى تتطلب اجراء عملية التخطيط على المستوى القطاعى والمستوى الاقليمى .

غير ان هذه الخطط القطاعية والخطط الاقليمية ليست "خطط جزئية" كل منها مستقل عن الآخر وانما هى "خطط مشتقة" ؛ بمعنى ان اهداف الخطط القطاعية والخطط الاقليمية هى اهداف مشتقة من اهداف الخطط القومية كما ان القرارات التى تتضمنها الخطط القطاعية والخطط الاقليمية هى تفصيل لبرنامج العمل الذى تقرره الخطة القومية .

ووجود جهاز مركزى واحد تنصب فيه القرارات التى تقوم القطاعات المختلفة باعدادها يسمح بموضوعية البيانات التى يستعين بها هذا الجهاز فى قياس الآثار غير المباشرة للقرارات المختلفة ، ولا يوجد ما يدعو الى استخدام فروض بشأن رد الفعل المتبادل بين القرارات التى يجرى اختبار صلاحيتها على المستوى القومى .

وبعبارة اخرى فان التحول من التنظيم اللامركزى لعملية التخطيط الجزئى الى التنظيم المركزى لعملية التخطيط القومى ينطوى على تحول طبيعة البيانات التى يستند اليها الحساب الاقتصادى للقرارات ، حيث تتحول البيانات الافتراضية التى يستخدمها اسلوب التخطيط الجزئى الى بيانات موضوعية تساعد على دقة اسلوب التخطيط القومى فى قياس الآثار غير المباشرة للقرارات التى تتضمنها الخطة القومية .

ومركزية عملية التخطيط القومى لا تعنى ان الخطة القومية تتضمن جميع القرارات التى تتحكم فى جميع المتغيرات الاقتصادية ، بحيث ان جهاز التخطيط المركزى يستغنى تماما عن استخدام الفروض فى اعداد الخطة القومية ؛ فاسلوب التخطيط القومى لا يتطلب مركزية كاملة لجميع القرارات التى تنظم استخدام الموارد ، وانما يسمح بخروج بعض المتغيرات عن نطاق عملية التخطيط ، وهى المتغيرات التى لا تملك السلطة المركزية ادوات التحكم فيها مثل الطلب الخارجى على الصادرات والمتغيرات التى يتطلب التحكم فيها استخدام ادوات تمتنع السلطة المركزية عن استخدامها لاعتبارات اجتماعية او سياسية مثل توزيع القطاع العائلى لانفاقه الاستهلاكى بين مختلف السلع والخدمات . وخروج هذه المتغيرات عن نطاق عملية

التخطيط القومى يدعو جهاز التخطيط المركزى الى استخدام بعض الفروض عن رد الفعل الذى تحدثه القرارات التى تتضمنها الخطة القومية على سلوك هذه المتغيرات ٠

والتجاء جهاز التخطيط المركزى الى اختيار فروض بشأن المتغيرات التى تخرج عن نطاق عملية التخطيط لا ينفى موضوعية البيانات التى يستخدمها جهاز التخطيط المركزى لاختبار صلاحية القرارات التى تحكم المتغيرات التى تدخل فى نطاق عملية التخطيط ٠

والانتقال من مستوى التخطيط الجزئى الى مستوى التخطيط القومى وما ينطوى عليه من تحول البيانات الافتراضية الى بيانات موضوعية يرفع كفاءة اختبار صلاحية القرارات التى تتضمنها الخطة القومية ، حيث يقل عدد الفروض التى يعتمد عليها الحساب الاقتصادى ٠

وتطبيق معايير الكفاية الاقتصادية فى اسلوب التخطيط القومى يؤدى الى اسقاط القرارات التى لا تتوفر فيها الصلاحية الاقتصادية وهى القرارات التى تفوق تكلفتها الاجتماعية العائد الاجتماعى ويستبقى مجموعة القرارات الصالحة ٠ وهذه المجموعة من القرارات التى تستوفى معايير الكفاية الاقتصادية هى التى تدرج فى الخطة القومية ٠

ومعايير الكفاية الاقتصادية التى تستخدم لاختبار صلاحية القرارات تختلف عن معايير الكفاية التى يطبقها جهاز الثمن ؛ حيث ان معايير الكفاية الاقتصادية فى اسلوب التخطيط القومى هى معايير قومية بينما ان معايير الكفاية الاقتصادية فى نظام حرية المشروعات هى معايير شخصية ،والحساب الاقتصادى الذى يجريه جهاز التخطيط المركزى للقرارات الاقتصادية لا يكتفى بقياس العائد المباشر والتكلفة المباشرة ، وانما يقيس العائد الاجتماعى الذى يعود على الاقتصاد القومى والتكلفة الاجتماعية التى يتحملها الاقتصاد القومى فى مجموعه ٠ وهذا الاختلاف قد يدعو جهاز التخطيط المركزى الى الحكم بعدم صلاحية بعض القرارات التى يحكم جهاز الثمن فى نظام حرية المشروعات بصلاحيتها ، كما قد يدعو الى حكم جهاز التخطيط المركزى بصلاحية بعض القرارات التى يحكم جهاز الثمن فى نظام حرية المشروعات بعدم صلاحيتها ٠

اسلوب الاختيار الامثل :

وتطبيق معايير الكفاية الاقتصادية لاختيار صلاحية القرارات يعطى عددا من القرارات البديلة كل منها يجتاز اختبار الصلاحية الاقتصادية ، ولكنها تختلف فى توزيع الموارد . حيث ان امكانيات استخدام الموارد تعطى عددا من التوزيعات يتوفر فيها شرط الكفاية ، وكل توزيع من هذه التوزيعات يعطى وضعا اقتصاديا بديلا للاوضاع التى تعطيها التوزيعات الاخرى ، بمعنى انه تتوفر فيه "مواصفات" معينة تخدم مجموعة معينة من الغايات تختلف عن المواصفات التى تتوفر فى اى من التوزيعات الاخرى .

وتعدد التوزيعات البديلة التى تستوفى معايير الكفاية الاقتصادية يخلق مشكلة الاختيار بينها ، ولا تكفى المعايير الموضوعية للكفاية الاقتصادية لاجراء هذا الاختيار ، حيث ان هذه المعايير لا تستطيع ان تقرر ان توزيعا معينا اكفأ من التوزيعات ، ويحتاج جهاز التخطيط المركزى الى مجموعة اخرى من المعايير تتضمن المواصفات التى يرى المجتمع ضرورة توفيرها فى توزيع الموارد ، كما تتضمن ايضا القيود التى يرى المجتمع فرضها على استخدام بعض الادوات للتحكم فى النشاط الاقتصادى ، تفاديا لاعباء لا يستطيع المجتمع تحملها ، او حماية للضمانات التى يعطيها المجتمع للافراد لممارسة حقوقهم السياسة والاقتصادية . وهذه المعايير هى "معايير التفضيل الاجتماعى" .

ويعتبر التتابع الزمنى للناتج القومى معيارا اساسيا للتفضيل بين الاوضاع الاقتصادية البديلة . وتتابع الناتج القومى فى الاجل القصير يعطى معيار الاستقرار الاقتصادى ، والوضع الاقتصادى الامثل – طبقا لهذا المعيار – هو ذلك الوضع الذى يتمتع بانتظام تدفق الناتج القومى من الجهاز الانتاجى القائم مع المحافظة على مستوى التوظف الكامل . كما ان تتابع الناتج القومى فى الاجل الطويل يعطى معيارا آخر وهو "النمو الاقتصادى" والوضع الامثل – طبقا لهذا المعيار – هو ذلك الوضع الذى يعطى اقصى معدل للنمو الاقتصادى يمكن ان يتحقق دون الاخلال بالتوازن الاقتصادى العام ودون تقييد الاستهلاك بقيود لا يرتضيها المجتمع .

وتطبيق معيار التتابع الزمنى للناتج القومى يحدد توزيع الناتج القومى بين الاستهلاك والاستثمار . وبالطبع يوجد اكثر من توزيع للناتج القومى بين الاستهلاك والاستثمار ، وكل توزيع من هذه التوزيعات يعطى معدلا معينا للنمو الاقتصادى ويعطى ايضا درجة معينة من

درجات الاستقرار الاقتصادى ٠ واختيار اى توزيع من هذه التوزيعات لا يخضع لقواعد موضوعية ، وانما يخضع لمجموعة قرارات يصدرها المجتمع ممثلا فى السلطة العليا للدولة او فى مجموعة الوحدات التى تمارس النشاط الاقتصادى ٠

وتوزيع الانتاج القومى بين مكوناته السلعية يعتبر معيارا آخر للتفضيل بين الاوضاع الاقتصادية البديلة ، وهذا التوزيع يحدد تركيب قائمة السلع والخدمات التى تفى باحتياجات الوحدات الاستهلاكية سواء كانت هذه الاحتياجات هى احتياجات شخصية او جماعية ، كما انه يحدد ايضا قائمة السلع والخدمات التى تفى باحتياجات الوحدات الانتاجية للموارد اللازمة للاستثمار والموارد اللازمة لتشغيل المعدات الرأسمالية ٠ وتحديد قائمة السلع والخدمات الاستهلاكية يتوقف على تقييم المجتمع لقدرة كل سلعة او خدمة على الوفاء بالاحتياجات الشخصية والاحتياجات الاجتماعية ، كما ان تركيب قائمة السلع والخدمات الانتاجية يتوقف على تقييم المجتمع للاساليب الفنية للانتاج ٠

ويعتبر توزيع الدخل القومى المتولد من العمليات الانتاجية بين اصحاب خدمات عناصر الانتاج معيارا ثالثا للتفضيل بين الاوضاع الاقتصادية البديلة ، حيث توجد عدة توزيعات بديلة للدخل يمكن ان تتحقق ، وبعض هذه التوزيعات يتميز بالتباعد بين الحد الاقصى والحد الادنى لدخل الفرد وبعضها يتميز بالتكافؤ ؛ ومن بين هذه التوزيعات يوجد توزيع معين يفضله المجتمع على غيره من التوزيعات ٠ ويتوقف التوزيع الذى يقع عليه الاختيار على تقييم المجتمع لحقوق الملكية الخاصة والميراث وفرص التعليم ، كما يتوقف ايضا على تقدير المجتمع لحقوق الافراد الذين يحرمهم وضعهم الاجتماعى والاقتصادى من اكتساب المهارات الفنية فى الحصول على تعويض من الافراد الذى يسمح لهم وضعهم الاجتماعى والاقتصادى باكتساب المهارات الفنية ٠ وايا كان التوزيع الذى يختاره المجتمع للدخل القومى ، فانه يؤثر فى مقدرة الاقتصاد القومى على النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، كما يؤثر ايضا على تركيب قائمة السلع والخدمات التى يريدها المجتمع ٠

ويرى بعض المفكرين انه لا يوجد ما يدعو الى الفصل بين معايير الكفاية ومعايير التفضيل الاجتماعى ، حيث ان التوزيعات المختلفة للناتج القومى تخضع لمعايير الكفاية الاقتصادية كما يخضع لها الحجم الكلى للناتج القومى ٠

فالوضع الاقتصادى الذى يتمتع بالاستقرار اكفأ من الوضع الاقتصادى الذى لا يتمتع بالاستقرار ، كما ان الوضع الاقتصادى الذى يوفر مقومات النمو بمعدل مرتفع اكفأ من الوضع الاقتصادى الذى لا يوفر هذه المقومات ، وبالمثل فان الوضع الاقتصادى الذى يحقق التكافؤ فى توزيع الدخل القومى اكفأ من الوضع الاقتصادى الذى يتصف بسوء توزيع الدخل القومى .

ولا شك انه يوجد تداخل بين معايير الكفاية الاقتصادية ومعايير التفضيل الاجتماعى ، ولكن من المفيد فى اجراء عملية التخطيط ان نميز بين "الوضع الاكفأ" و "الوضع الافضل" . والوضع الاكفأ هو الوضع الذى تحدده معايير الكفاية الاقتصادية وهى معايير موضوعية يستطيع جهاز التخطيط المركزى تطبيقها دون ان يصدر بها قرار من جانب المجتمع ، بينما ان "الوضع الافضل" هو الوضع الذى تحدده معايير التفضيل الاجتماعى ، وهى معايير اجتماعية يتطلب تحديدها اصدار قرارات صريحة من جانب المجتمع - مثلا فى السلطة العليا للدولة - تحدد توزيع الناتج القومى بين الاستهلاك والاستثمار ، وتحدد تركيب كل من قائمة السلع والخدمات الاستهلاكية وقائمة السلع والخدمات الانتاجية ، كما تحدد توزيع الدخل القومى بين الفئات الاجتماعية المختلفة . وقد يمتد مضمون القرارات الى توزيعات اخرى غير هذه التوزيعات مثل التوزيع الاقليمى للناتج القومى .

وتطبيق معايير الكفاية الاقتصادية يستبعد القرارات التى تفوق تكلفتها الاجتماعية العائد الاجتماعى منها ، ويستبقى مجموعة القرارات التى تساهم مساهمة ايجابية فى تحقيق العائد الاجتماعى . وتطبيق معايير التفضيل الاجتماعى على هذه المجموعة يستبعد منها القرارات التى تنقل الاقتصاد القومى الى وضع يختلف عن الوضع الذى يستهدف المجتمع اقامته بعد فترة محددة من الزمن . ومجموعة القرارات التى تستوفى كلا من معايير الكفاية الاقتصادية ومعايير التفضيل الاجتماعى هى المجموعة المثلى من القرارات ، وهى المجموعة التى يقع عليها الاختيار .

وتحديد معايير التفضيل الاجتماعى وتطبيقها لاختيار المجموعة المثلى من القرارات يرتقى باسلوب التخطيط الى ارقى مستوياته وهو اسلوب " الاختيار الامثل " . وجوهر هذا الاسلوب هو اختيار المجموعة المثلى للقرارات التى تنقل الاقتصاد القومى من الوضع الذى يتجه اليه تلقائيا الى الوضع الذى يفضله المجتمع بحيث تتم عملية الانتقال باعلى درجة من الكفاية الاقتصادية .

وتتطلب كفاءة عملية التخطيط وجود تنظيم يكفل لجهاز التخطيط المركزى التعرف على معايير الاختيار التى تقررها السلطة العليا . ويوجد اتجاهان فى التفكير بشأن هذا التنظيم :-

الاتجاه الاول يقرر ان السلطة العليا المسئولة عن اقرار الخطة القومية تقوم اولا بتحديد معايير الاختيار والترجيح بينها بالاوزان التى تعبر عن التفضيلات الاجتماعية ثم تتجه الى جهاز التخطيط المركزى لكى يضع تفاصيل الوضع الاقتصادى الذى تتوفر فيه المواصفات التى تقررها معايير الاختيار ويبحث عن كيفية الانتقال الى هذا الوضع المستهدف .

وطبقا لهذا الرأى لا يساهم جهاز التخطيط فى تحديد معايير التفضيل الاجتماعى وانما يتلقى هذه المعايير من السلطة العليا ، ثم يضع تفاصيل الوضع الاقتصادى المستهدف ، ويحدد توزيع الموارد التى تنقل الاقتصاد القومى الى هذا الوضع .

والاتجاه الثانى يقرر ان تحديد وظيفة جهاز التخطيط المركزى على هذا النحو لا يخدم عملية التخطيط ؛ حيث ان التحديد النهائى للوضع الاقتصادى المستهدف يتوقف على امكانية اقامة هذا الوضع ، وينبغى ان تستوفى مواصفات الوضع المستهدف شروطا معينة واهمها شرط التماسك . واختبار توفر هذا الشرط هو عملية فنية ينبغى ان يجريها جهاز التخطيط المركزى قبل اقرار التفضيلات الاجتماعية اقرارا نهائيا .

والاتجاه الثانى الذى يدعو الى اعداد عدد من المترادفات ، هو اتجاه اكثر واقعية واكثر قبولا من جانب السلطة العليا المسئولة عن اقرار الخطة . وقد اوضحت تجارب التخطيط فى البلاد المختلفة ان تحديد التفضيلات الاجتماعية عملية صعبة تتطلب اجراء سلسلة من المحاولات لاكتشاف هذه التفضيلات وصياغتها صياغة محددة تعين مواصفات الوضع الاقتصادى المستهدف . واكتشاف التفضيلات الاجتماعية يتم عن طريق اعداد عدد من النماذج المترادفة تختلف فى الاوزان التى تعطيها لمعايير التفضيل الاجتماعى ، وفى الاعباء التى يتحملها المجتمع للوصول الى الهدف . ومن بين هذه النماذج المترادفة تختار السلطة العليا النموذج الذى ترى ان المجتمع يفضله على غيره .

وتعدد المترادفات التى يتقدم بها جهاز التخطيط المركزى تلقى عليه مسئولية ضخمة . ولكن لا بد ان يتحمل هذه المسئولية حيث انه لا يكفى ان يتقدم - فى اسلوب الاختيار الامثل - بوضع اقتصادى واحد على اساس انه "افضل" الاوضاع حتى ولو كان توزيع الموارد التى يتضمنها هذا النموذج يضع الاقتصاد القومى فى وضع افضل من الوضع القائم فعلا . فليس من حق جهاز التخطيط ان يصدر احكاما ذاتية ، وليس من حقه ان يقرر دالة التفضيل الاجتماعى ، ولكن وظيفته تقتصر على ارشاد المجتمع الى النتائج والاعباء التى ينطوى عليها اختيار اى وضع من الاوضاع الاقتصادية البديلة .

ومن المسلم به انه توجد صعوبات امام جهاز التخطيط فى اعداد عدد كبير من النماذج المترادفة ، كما انه توجد صعوبات امام السلطة العليا المسئولة عن اتخاذ القرارات فى الاختيار بين هذه النماذج . ولتخفيف هذه الصعوبة يحتاج جهاز التخطيط الى التعرف على "التوجيهات العامة" التى يسترشد بها فى اعداد النماذج المترادفة . وهذه التوجيهات العامة تصدر عن السلطة العليا المسئولة عن اقرار الخطة وهى تتضمن المبادئ الاساسية والاتجاهات العامة لمعايير التفضيل الاجتماعى . واصدار هذه التوجيهات يساعد على حصر النماذج المترادفة التى يخرجها جهاز التخطيط المركزى لتحديد التفضيلات الاجتماعية تحديدا نهائيا .